الحرب الاهلية في جيبوتي 1991-1994

Civil War In Djibouti 1991-1994

م.د. هيثم محي طالب

Lect .Dr.Haytham Muhi Talip Malih AL-Jubouri

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

Department of History-College of Education for Human Sciences-University of Babylon

الملخص :

شهدت جيبوتي حرباً اهلية ذات طابع قبلي ودموي، بين قبيلتي (العيسى) ممثلة بالحكومة، و (العفر) ممثلة بـ " جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية"، كان الصراع بين القبيلتين له جذور تاريخية قديمة، وقد اشتدت هذه الجذور بعد دخول الاستعمار الفرنسي الى جيبوتي عام ١٨٦٢، ونبشه للحساسية القبلية، لإذكاء الفتنة بين ابناء الوطن الواحد، تحقيقاً لمصالحه الاستعمارية، وقد اوصلت السياسة الاستعمارية الفرنسية الطرفين الى حالة من العداء لدرجة ادت الى تقاسم السلطة فيما بينهما.

فبعد حصول جيبوتي على استقلالها في عام ١٩٧٧، تم تقاسم السلطة بين القبيلتين فأصبح احمد دين احمد رئيساً للوزراء وهو من قبيلة العفر، وحسن جوليد ابتيدون رئيساً للجمهورية ممثلاً لقبيلة العيسى، ولكن لم تمض سوى مدة قصيرة، حتى انهار هذا التحالف وتحولت البلاد الى حكم الحزب الواحد الذي تحكمه قبيلة واحد من العيسى.

ان سياسة حسن جوليد هي السبب المباشر وراء اندلاع الحرب الاهلية في جيبوتي، وبالذات سياسته الدكتاتورية والاثنية، وقيامه بتجميد النشاط السياسي للعفر، وتحيزه الشديد لأبناء قبيلته في شغل المناصب العامة في الدولة، وتبنيه لسياسة قمعية في مواجهة جماعات المعارضة، وضد قبيلة العفر بالذات، لذلك احس العفر بالظلم الاجتماعي والتهميش.

ومن الاسباب الأخرى التي ساهمت في قيام الحرب التدخلات الاقليمية التي زادت من تأزم الوضع الداخلي في هذه الدولة الوليدة، فضلاً عن ذلك، شهدت افريقيا بوجه عام ومنطقة القرن الافريقي بوجه خاص، بعد نهاية

الحرب الباردة، موجة من الانتفاضات سواء السلمية او المسلحة، من اجل الاطاحة بنظام الحزب الواحد، وتبني نظام التعددية الحزبية، وقد حفز ذلك المعارضة العفرية للضغط على النظام السياسي.

تفجرت الحرب الاهلية الجيبوتية في ٦ كانون الثاني عام ١٩٩١ واستمرت حتى كانون الأول عام ١٩٩٤، والتي راح ضحيتها العشرات من الشعب الجيبوتي، فضلاً عن أثرها العميق، ليس فقط على الحياة السياسية وانما على الاصعدة كافة.

الكلمات المفتاحية: جيبوتي، العفر والعيسى الحرب الاهلية.

Abstract:

Djibouti Witnessed a civil war of a tribal and bloody nature, between the two tribes (Al-Issa) represented by the government, and the (Al-Afar) represented by the (Front for the Restoration of Unity and Democracy), the conflict between the two tribes had ancient historical roots, and these roots intensified after the entry of French colonialism into Djibouti in general 1862, and denounced it for tribal sensitivity, to stoke discord among the people of the one homeland, to achieve its colonial policy brought the two parties to a state of hostility to a degree that led to the sharing of power between them.

After Djibouti gained its independence in 1977, the power of the two tribes was shared, as Ahmed Deen Ahmad became prime Minister and he was from the Afar tribe, and Hassan Gouled Aptidon was president of the republic representing the Eissa tribe, His position and concentration of political power in favor of the Al-Issa tribe, and since 1981, the Popular Rally for Progress party has become the only party to rule the country.

The policy of Hassan Gouled, was the direct cause of the outbreak of civil was in Djibouti, especially his dictatorial and ethnic policy, and his freezing of the political activity of Afar, and his strong prejudice to his tribesmen in occupying public positions in the state, and his adoption of a repressive policy in the face of the opposition, and against the Al-Afar felt social injustice and marginalization.

Among the other reasons that contributed to the outbreak of the war, Africa witnessed in general and the Horn of Africa in particular, after the end of the Cold War, a wave of uprisings, whether peaceful or party system, adopting a multi-armed,

in order to topple the one partisan system, this spurred the Afri opposition to put pressure on the political system.

The civil war in Djibouti broke out on January 6,1991 and continued until December 1994, and which dozens of people died in Djibouti, in addition to its profound impact, not only on political life but on all levels.

#Keywords: Djibouti, Al-Afar and Al-Issa, civil war.

المقدمة :

تقع جيبوتي ضمن منطقة القرن الافريقي، وتمتلك موقعاً جغرافياً ذات اهمية استراتيجية بالغة، من خلال اطلالتها على مضيق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الاحمر، شريان الحياة بين الشرق والغرب، لاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، الأمر الذي دفع الدول الاستعمارية للسيطرة عليها، لتحيق اهدافها في هذه المنطقة الحيوية.

أبتليت منطقة القرن الافريقي بالعديد من الحروب بين دولها، والنزاعات والحروب الأهلية القائمة على الهوية داخل تلك الدول، اذ تأثر الصراع فيها بالإرث الكبير من مخلفات الاستعمار وتقسيمات الحدود العشوائية التي لم تراع الاعراق والاثنيات، فضلاً عن النظم الموروثة التي لم يكن باستطاعتها ادارة شؤون البلاد، كونها منفذ لأوامر المستعمر وليست سيدة نفسها، ومن هنا تبلورت فكرة البحث في موضوع الحرب الاهلية في جيبوتي ١٩٩١ – ١٩٩٤، كإحدى الدول التي اصابتها عدوى تلك الحروب، ومن الاسباب الأخرى التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع، فعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت تاريخ منطقة القرن الافريقي الحديث والمعاصر ، الا ان دراسة تاريخ جيبوتي، لم يتناولها الباحثون وان وجد من ذلك فهو النزر اليسير .

تكمن اهمية دراسة الحرب الاهلية في جيبوتي، بارتباطها في مسائل الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي والافادة منها في استخلاص العبر والدروس التي ترشحت عنها، ووضع استراتيجيات وطنية تجنب الاحتاك وتصعيد التوتر بين الاعراق والطوائف، لا سيما في بلدان العالم الثالث.

ان الهدف من هذه الدراسة، هو كشف النقاب عن العوامل التي ادت الى نشوب الحرب الاهلية في جيبوتي، وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة فيها، وانعكاساتها وتأثيراتها على الوضع الداخلي الجيبوتي، والعوامل التي ادت الى نهاية تلك الحرب.

قسم البحث على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة فضلاً عن قائمة المصادر والهوامش.

جاء المحور الأول تحت عنوان الاهمية الجغرافية لجيبوتي، بينا فيه اهمية موقعها الاستراتيجي، من خلال اطلالتها على مضيق باب المندب، وتحكمها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي يعد أهم طريق دولي للتجارة العالمية، وعرفنا كذلك تقسيماتها الحدودية، وجزرها، وتركيبتها المجتمعية، والحياة الاقتصادية فيها، ومعتقدها الديني، اما المحور الثاني فقد تحدث عن الاستعمار الفرنسي وسياسته في جيبوتي حتى عام (١٩٧٧)، فقد تحدث عن بدايات الوجود الفرنسي في جيبوتي منذ عام ١٨٦٢، ومن ثم تحويلها إلى مستعمرة فرنسية في عام ١٨٩٦، تحت اسم " ساحل الصومال الفرنسي"، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتبعت فرنسا سياسة جديدة تجاه مستعمراتها التي اطلقت عليها تسمية " اقاليم ما وراء البحار " وقد رأت فرنسا ان خير وسيلة للإبقاء على نفوذها عبر البحار، انما يتمثل في النزول عن بعض الحريات السكان المستعمرات التابعة لها، ومن خلال انشاء مجلس للحكومة الاقليمية، وعملت على عزل الاقليم عن رياح التحرر التي شهدتها القارة الأفريقية آنذاك، وفي عام ١٩٦٧، اجرت استفتاء صوتت فيه الأغلبية على البقاء مع فرنسا، ومنذ ذلك التاريخ اطلقت على الاقليم اسم " الاقليم الفرنسي للعفر والعيسى"، وعملت على تغذية الحساسية العرقية بين العفر والعيسى للحيلولة دون الاستقلال، ولكن على الرغم من ذلك نفذت رياح التحرر الى الاقليم، وحصل على استقلاله في عام ١٩٧٧.

في حين بحث المحور الثالث التطورات السياسية والانزلاق نحو الحرب الأهلية، وقد تطرقنا فيه إلى الأوضاع السياسية التي ادت إلى نشوب الحرب، وانعكاساتها على الداخل الجيبوتي، والكيفية التي تم فيها انهاء الحرب في عام ١٩٩٤، واخيراً تضمنت الخاتمة جملة من الاستنتاجات توصلت لها الدراسة.

اعتمدت الدراسة على مصادر متعددة تأتي في طليعتها وثائق الخارجية البريطانية المنشورة، والرسائل والاطاريح، والكتب الاجنبية والعربية، فضلاً عن مصادر متنوعة ذكرت في هوامش البحث وقائمة مصادره.

ومن الله التوفيق...

المحور الأول / الاهمية الجغرافية لجيبوتي

تقع جيبوتي في الجزء الشمالي الشرقي من القرن الأفريقي عند التقاء البحر الاحمر بخليج عدن، وقد أضفى هذا الموقع الجغرافي الحساس الجيبوتي اهمية استراتيجية بالغة، من خلال اطلالتها على مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وقد مكنها ذلك من التحكم في الطريق الدولي للتجارة العالمية وكذلك طريق النفط إلى الغرب، وتمثل شواطئ جيبوتي وجزرها والتي من اهمها راس دميره وموسى ومستجلي اماكن صالحة لإقامة قواعد عسكرية، تستخدمها القوى الكبرى في تحركاتها من مناطق تمركزها فيها إلى مناطق التوتر الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر، والخليج العربي، وشرق افريقيا، والمحيط الهندي، وصولاً الى اسيا لاسيما خلال مدة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي [1].

اما ابرز موانئ جيبوتي فهما أوبوك وتاجوره، تبلغ مساحة جيبوتي (٢٣,٢٠٠) كم^2[2]. تحدها من الشمال الغربي اثيوبيا، ومن الجنوب جمهورية الصومال، ومن الشرق فأنها تطل على البحر الأحمر بشريط ساحلي طوله (٣٧٠) كم، ويمتد من رأس دميره في الشمال إلى لويدوا في الجنوب [3].

ومجتمع جيبوتي مثل بقية المجتمعات الافريقية مجتمع قبلي يضم قبائل كثيرة، وان هذه القبائل لم تنصهر في بوتقة واحدة مثل بقية الشعوب المجاورة لها، الأمر الذي اثر على البنية الاجتماعية والسياسية للدولة[4]، فهناك مجموعتان عرقيتان رئيستان في جيبوتي، وهما العفر (الدناكل) ويتركزون في الشمال الغربي من البلاد، ويشكل العفر (٤٠%) من السكان [5]، ويتوزعون على قبيلتين هما الأدوبامره والاسايمرة، وهؤلاء (العفر) هم امتداد للأقلية العفرية الموجودة في دولة اثيوبيا، أما المجموعة العرقية الثانية فهم (العيسى) وينقسمون على أربعة قبائل: العيسى، والدارو، والاباك، والفارابورس، ويألفون أكثر من نصف السكان، ويتوزعون في المناطق الجنوبية، وهم امتداد لنظرائهم الصوماليين الموجودين في اثيوبيا وكينيا[6]، فضلاً عن هاتين المجموعتين العرقيتين (العفر والعيسى) يضم المجتمع الجيبوتي عرب يمنيون واقلية أوربية أكثرهم من الفرنسيين [7].

وتعد اللغتين العربية والفرنسية هما اللغتان الرسميتان في البلاد، إلى جانب لغتين محليتين هما العفرية والصومالية[8]، اما المعتقد الديني لدى سكان جيبوتي، فيدين أكثر من (96%) بالإسلام [9]، وهناك نسبة قليلة من بقية الديانات الأخرى[10].

يعتمد اقتصاد جيبوتي على التجارة والخدمات التجارية بفضل موقعها الاستراتيجي ومدينة جيبوتي تمثل مركز نقل رئيسي للبضائع التي تمر الى الدول المجاورة [11]، ويمكن القول ان الحياة الاقتصادية في جيبوتي ترتبط

الى حد كبير بالأحداث التي تجري في الدول المجاورة، وتضم جيبوتي اراضي صحراوية شاسعة تقدر بـ (84%) والزراعية (10%) والسافانا (1%)، وهذا يبين أن الانتاج الزراعي لا يسد الحاجة المحلية، وأكثر المواد الغذائية تكون مستورده[12]، وتشمل واردات جيبوتي المواد الغذائية والاقمشة والوقود والآلات والاجهزة، اما صادراتها هي البن والملح والجلود والبقول [13]، وهنالك نسبة كبيرة من السكان لاسيما قبائل العفر والعيسى يمارسون مهنة الرعي، وينتقلون من مكان إلى آخر في الصحاري المقفرة، فارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه ونقص أراضي المراعي تجعل الحياة صعبة، ونتيجة لذلك فان اغلب السكان في جيبوتي يعيشون في حالة الفقر [14].

المحور الثاني / الاستعمار الفرنسي وسياسته في جيبوتي حتى عام ١٩٧٧

تعود بدايات النشاط الفرنسي في الساحل الصومالي المقابل لعدن إلى أواخر العقد الرابع من القرن التاسع عشر عندما توجهت عدة بعثات استكشافية اتخذت مظهرياً الصفة العلمية للتعرف على ساحل المنطقة المراقبة النشاط البريطاني في البحر الأحمر [15]، والذي يمثل جزء من التنافس البريطاني الفرنسي في المحيط الهندي، وكان من بين هذه الرحلات الاستكشافية الفرنسية، بعثة كومب (Combs) وتاميزيه (Tamisier) بين عامي ١٨٣٥ و ١٨٣٧ والتي كان من نتائجها المهمة انها مهدت الطريق امام بعثات فرنسية أخرى [16]، ومنها رحلة روشيه ديروكور (Rochet Dhericourt) في عام ١٨٣٩، والذي نجح في توقيع معاهدة مع راس شوا ساهلي سيلاسي (Sahle Selassie)، والتي قامت بالإساس على تيسير التبادل التجاري الفرنسي مع هذا الاقليم، وأن يضمن الراس حماية رعايا فرنسا، ويسمح لها بشراء العقارات وحرية التبادل التجاري والانتقال [17].

اعقب زيادة النشاط الفرنسي في المنطقة قلقا للبريطانيين في عدن، وقد ازداد هذا القلق، حين دخل هنري لاميرت (Henry Lambert) احد رجال القنصلية الفرنسية في عدن، في مفاوضات مع سلطان تاجوره، ونتيجة لذلك اتفق البريطانيين مع سلطان زليع، الذي كان مرتبطاً معهم بمعاهدة تجارة لتزويد قاعدتهم في عدن بالمؤن الغذائية، فدبروا لاغتيال لامبرت، تواطأ معه فيها اصحاب سفينة صومالية صغيرة، وتم قتله في 4 حزيران عام ١٨٥٩[18] وقد نجح البريطانيون في القاء المسؤولية الكاملة بقتله على الدولة العثمانية واتباعها، اصحاب السيادة على الساحل الصومالي والاسيوي للبحر الأحمر، ونتيجة لذلك ارسلت فرنسا سفينة حربية إلى المنطقة وهددت المسؤولين في مخا باليمن وزليع في الصومال بالعقاب الشديد، والبقاء حتى يتم القاء القبض على الجناة، وأرسالهم إلى فرنسا لمحاكمتهم [19].

لم تثن تحركات البريطانيين المضادة للنشاط الفرنسي من عزم الفرنسيين المواصلة البحث والتقصي عن مناطق جديدة في البحر الأحمر، لاسيما وان فرنسا في عهد الامبراطور نابليون الثالث (Napoleon III)(20)، كانت تفكر في اليوم الذي ستفتتح فيه قناة السويس، ليكون البحر الأحمر اقصر طريق ملاحي يربط الشرق بالغرب، ولذلك كان الفرنسيون يتوقون الحصول على موطئ قدم عند مضيق باب المندب لإحكام سيطرتهم على مدخل البحر الأحمر الجنوبي وترجيح كفتهم على المنافسة البريطانية في المنطقة [21].

كلف الامبراطور نابليون الثالث الكابتن ستانيسلاس رسل Stanislas Russell لتأسيس قاعدة للوجود الفرنسي في جنوب البحر الأحمر [22]، وقد صادف ذلك ان حاكم تيجري الراس اوبي رأى في فرنسا حليفاً محتملاً ضد ثيودور راس كاسا الذي كان يسعى لتوحيد الحبشة تحت مظلة سيادته [23]، وشكلت المساعدة الفرنسية لراس اوبي مصلحة عاجلة لشيوخ العيسى والعفر في جيبوتي، لحصولهم على نصيب منها، وعلى ذلك تهيأت الظروف لكي يوقع رسل معاهدة ابوك في ١١ آذار عام ١٨٦٢ مع السلطان أبو بكر سلطان تاجوره [24]، وتقضي المعاهدة بالتنازل لفرنسا عن ميناء أوبوك الواقع في منتصف المسافة بين جزيرة بريم وتاجوره مع السهل الممتد من راس علي في الجنوب الى رأس دوميره في الشمال، مقابل عشرة الآف ليرة عثمانية، كما تضمنت المعاهدة تعهداً من شيخ تاجوره برفض كل محاولة تقوم بها اية دولة اجنبية للتفاوض معهم ما دامت فرنسا لم تسمح لهم بالقيام بذلك، وقد تم اعلان السيادة الفرنسية على أوبوك رسمياً ورفع العلم الفرنسي عليها في ٢٠ آيار ١٨٦٢ [25].

وقعت فرنسا في عامي ١٨٨٤-١٨٨٥ معاهدتين جديدتين مع سلاطين عفر في كل من تاجوره وغوبعد، وارسلت فرقة عسكرية من المشاة لحماية اوبوك، ثم عملت على توسيع رقعة المستعمرة عن طريق العديد من المعاهدات مع سلاطين المنطقة، وفي عام ١٨٩٢ اتخذ الحاكم الفرنسي للمستعمرة قرار بالبدء بتشييد مدينة جيبوتي[26]، التي أصبحت مقراً للإدارة الفرنسية منذ عام ١٨٩٦، كما انشات طريقاً للقوافل يربط جيبوتي باديس ابابا، وفي ٢٠ أيار من العام نفسه قامت فرنسا برسم حدود ما سمي بساحل الصومال الفرنسي [27]، كما اتفقت مع امبراطور الحبشة منليك الثاني Menile II(1889-1913)[28] ، على مد خط سكة حديد يربط بين جيبوتي وعاصمة الحبشة، وفي ٢٠ آذار ١٨٩٧ وقعت معاهدة أخرى، تنص على أن ميناء جيبوتي الذي اصبح عاصمة الاقليم هو المنفذ الرئيس للتجارة الاثيوبية، وتمنح النجاشي الحق في الحصول على كل ما يلزمه من معدات وعتاد حربي، عن طريق هذا الميناء للدفاع عن الامبراطورية، وبهذه المعاهدة حققت فرنسا

هدفين لها الأول : ضمنت لها مركزاً بحرياً تتوقف فيه السفن الفرنسية، وهي في طريقها إلى مدغشقر والمحيط الهندي والهند الصينية، أما الهدف الثاني: فقد حصلت على امتيازات تجارية في تعاملها مع الحبشة [29].

حاولت الدول الاستعمارية الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، على استرجاع نفوذها في المستعمرات التابعة لها، وقد رات فرنسا أن خير وسيلة للإبقاء على نفوذها عبر البحار، انما يتمثل في النزول عن بعض الحريات لسكان المستعمرات التابعة لها، فقد نص دستورها الجديد لعام ١٩٤٦ على اقرار وضع خاص للمستعمرات التي اصبحت تطلق عليها تسمية " اقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا [30]، ومنها انشاء مجلس للحكومة الاقليمية منتخب من قبل الجمعية الاقليمية، واصبح من حق إقليم جيبوتي أن يشارك في الحياة السياسية الفرنسية وان يكون له ممثل في مجلس النواب والشيوخ الفرنسي، كذلك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتم انشاء مجلس نواب اقليمي مكون من (١٢) عضواً، كما أنشئ مجلس وزراء اقليمي منتخب من مجلس النواب بالقوائم الانتخابية، وقد تراوح عدد الوزراء بين (٦-١٢) وزيراً[31].

اما السياسية الخارجية وشؤون الدفاع والنقل والقروض، والأحوال المدنية فإنها كانت من اختصاص المندوب السامي الفرنسي، كما قسمت الاقليم الى مناطق ادارية، هي: جيبوتي دخيل علي صبيح، تاجوره، اوبوك [32].

وكانت نتيجة هذه السياسية، هي عزل الاقليم عن رياح التحرر التي عمت جميع انحاء افريقيا في الستينات، وكانت المعونة الضخمة التي استمرت الحكومة الفرنسية على منحها للإدارة المحلية، كفيلية بدعم هذه العزلة، وفي عام ١٩٦٠ والاعوام التالية، استقل عدد كبير من الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية، في حين ظل اقليم جيبوتي قابعاً تحت السيادة الفرنسية [33]، ويرجع سبب ذلك إلى وجود مساحة صحراوية شبه جرداء، تفصل الجزء المنتعش اقتصادياً والزاخر بالسكان من الاقليم، وتقف حائلاً امام الحركة الأفريقية في الستينات، واعتماد الحياة الاقتصادية اعتماداً كاملاً على الشريط الساحلي، مع التجاهل التام للجزء الغربي من الاقليم الذي لم ينمو مطلقاً، فقد أهملت السلطات الحاكمة هذا الجزء ولم تنشئ أي مصالح اقتصادية فيه، في حين الفت بكامل ثقلها على سكان المدن الساحلية، التي يستوطنها العفر [34]، ومن الأسباب الأخرى التي اخرت النزعة الاستقلالية في الاقليم، أنه ومنذ اعلان جهورية الصومال في عام ١٩٦٠، اخذت هذه الأخيرة تعمل لتحقيق وحدة اراضيها التي مزقها الاستعمار، مستندة الى مبدأ حق تقرير المصير الوارد في ميثاق هيئة الامم المتحدة، والذي يؤدي وبحسب التصور الصومالي الى اقتطاع الجزء الغربي من اثيوبيا (اوغادين) والجزء الشمالي الشرقي من كينيا، فضلا عن استعادة الصومال الفرنسي (جيبوتي) لتنظم الى الصومال [35].

اخذت الصومال تحت قبائل (العيسى) وهي قبائل من اصل صومالي كما اسلفنا، على المطالبة بالاستقلال على امل ان يرتبط بها الاقليم، وهذا يعني أن التيار التحرري الافريقي قد نفذ إلى ساحل الصومال الفرنسي، في قالب عرقي، وسرعان ما اثار رد فعل لدى قبائل (العفر). ونتيجة لذلك فقد بادرت فرنسا بالوقوف الى جانب العفر لصد التيار الاستقلالي القبائل العيسي كما لجات فرنسا الى ابراز الطابع القبلي لهذه النزعة الاستقلالية، والى التلويح بخطر اذابة سكان العقر داخل الجمهورية الصومالية في حالة انضمام الاقليم اليها، لذلك كان الانقسام العرقي، هو أولى ميزات هذا التيار التحرري في حركة انتقاله الى الاقليم، ومن أهم العوامل التي ادت الى دعم الفوارق بين المجموعتين العرقيتين العفر والعيسى [36].

استمر الصومال الفرنسي خاضعا للسيادة الفرنسية، وقد أجرت فرنسا عدة اجراءات منها استفتاء المعرفة راي السكان بالبقاء مع فرنسا من عدمه، وبالفعل أجري الاستفتاء في 19 آذار ١٩٦٧ وصوتت فيه الاكثرية بنسبة (٦٠%) على استمرار بقاء الحكم الفرنسي [37]، وجاء رد الفعل الفرنسي في شكل اجراءين تغيير تسمية ساحل الصومال الفرنسي الى الاقليم الفرنسي للعفر وعيسى [38]، وتطبيق النظام الجديد على الاقليم، فانتخب مجلس النواب الاقليمي على عارف برهان [39] رئيسا للحكومة، وكانت فرنسا تهدف من انتخاب علي عارف احلال شخصية محلية من العفر محل المقيم الفرنسي، ودعمه بمؤسسات اقليمية محلية [40]، وفقا للمخطط الاستعماري الذي يهدف إلى ترسيخ اقدام الانقسام العرقي السكاني، ومن ثم تفادي أي التفاف قومي حول القضية الوطنية، ومن جهة أخرى، اخفاء وجهها امام التيارات التحررية التي كانت قد هيت في المنطقة[41].

اسفرت هذه المخططات عن نتائج عكسية في السبعينات ففي شباط عام ١٩٧٢ ظهر حزب جديد الى الوجود يمثل صفوف المعارضة في وسط العفر وقد أسس هذا الحزب احمد ديني احمد [42] تحت اسم " العصبة لصالح النظام والمستقبل" ، واصدر الحزب جريدة ناطقة بلسانه تضمنت هجوما شديداً على سياسة على عارف واعوانه في الحكومة، ثم ما لبث هذا الحزب أن اندمج مع الحزب الصومالي العيسوي واصبحا حزباً واحداً يضم القبائل العيسوية الصومالية والعفرية، وكان هذا الحزب يسمى قبل الدمج التحالف العيسوي الصومالي، بزعامة حسن جوليد واصبح اسم الحزب الجديد " الرابطة الشعبية الافريقية للاستقلال، وكان مطلبه الاساس الاستقلال التام عن فرنسا، وبعد نضال سلمي خاضه الحزب ضد الاستعمار الفرنسي [43] تم اجراء استفتاء شعبي عام لتقرير مصير الأقليم يوم الثامن من أيار عام ١٩٧٧، اختار الشعب الاستقلال[44]، واستقلت جيبوتي في السابع والعشرين من حزيران عام ١٩٧٧، وارتفع العلم الجيبوتي وانزل العلم الفرنسي بعد مئة واربعة عشر عاماً من

الاستعمار، واستلم حسن جوليد أبتيدون [45] الذي ينتمي الى قبائل العيسى رئاسة الدولة، في حين استلم احمد دين احمد الذي ينتمي إلى قبائل العفر رئاسة الحكومة [46].

المحور الثالث / التطورات السياسية والانزلاق نحو الحرب

منذ الحكم الفرنسي الأرض ساحل الصومال الفرنسي ومن ثم الاقليم الفرنسي للعقر والعيسى، كانت هناك توترات عرقية في جيبوتي بين قبيلتي العفر والعيسى، اذ عملت فرنسا وكما اسلفنا على اذكاء الصراع بين القبيلتين، اذ انها (فرنسا) لم تنظر للعامل الاثني على اساس انه عنصر التشكيل القومية، بل اداة لخلق الصراعات الطائفية [47]، اذ سعت فرنسا إلى دعم قبيلة العقر أولاً ثم تحول ولائها الى قبيلة العيسى، وكان المعيار الذي استندت اليه هو موقف الجماعة القبلية من نظامها الاستعماري، فضلاً عن ذلك درجة القوة والضعف الذي يميز الجماعة القبلية نفسها، وقد وجدت ذلك في قبيلة العيسى التي استفادت من الوضع الذي خصتها به فرنسا قبيل الاستقلال، ونتيجة لذلك أوصلت القبيلتين الى حالة من العداء من خلال اقتسام السلطة بينهما [48].

وما كادت احتفالات الاستقلال في جيبوتي تنتهي ، حتى تجاذبت البلاد نعرات طائفية، تعتمد على القبلية، وعلى الروح الاقليمية والوطنية تارة أخرى، وعلى مزيج من هذه وتلك في بعض الظروف، وكان الوحدة الوطنية التي حملت البلاد على اعتاب الاستقلال لم تكن الا حلفاً مؤقتاً او طوراً عابراً من اطوار تلك البلاد، استلزمته حاجات مقاومة الاستعمار وانتهت بانتهاء ذلك العهد وبنيل البلاد استقلالها، لقد كان نيل الاستقلال مظلة عرضية احتشدت تحتها كل القوى الوطنية والجماعات الوطنية في جيبوتي، وكان الهدف معروفاً وواضحاً، وهو اجلاء المستعمرين من أرضها، ولم نثر خلال تلك المدة المسائل المتعلقة بشكل الحكم، وتلك الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك لم تحدث صراعات بين الوطنيين خلال تلك المرحلة بسبب وضوح الهدف والاتفاق عليه من حيث المبدأ، وحتى في الحالات التي حدث فيها بعض الخلافات بين القبيلتين، فأنها كانت في الغالب تثور حولها الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقلال، وليس على مبدا الاستقلال نفسه، أن غياب الأساس الموحد لقبائل العفر والعيسى بحصول جيبوتي على استقلالها، قاد الى صحوة قبلية، فالاستقلال نفسه قد أوجد فرصاً سياسية ومكاسب اقتصادية جديدة، مما ادى بالجماعات القبلية المغلقة الى ان تتنافس للحصول عليه [49].

فبعد حصول جيبوتي على استقلالها في عام ١٩٧٧[50]، ادى ذلك إلى تدعيم التركيبة العرقية فيها، والتي اصبحت تتشابه الى حد بعيد مع الصيغة اللبنانية، وان كانت على أساس عرقي وليس طائفياً، ففي بداية الأمر تم اقامة تحالف سياسي بين قبيلتي العفر والعيسى على اساس اقتسام السلطة، بأن يكون رئيس الجمهورية من العيسى، ورئيس الوزراء من العفر على ان تكون سلطاته محدودة وكما من ذكره، ونتيجة لذلك فسرعان ما تأزمت العلاقات بين الطرفين على نحو اضطر معه اول رئيس للوزراء الاستقالة، احتجاجا على ابعاد العقر من قيادة الجيش والشرطة، في حين أقيل ثاني رئيس للوزراء وعدد من وزراء العفر، وتحولت البلاد إلى حكم الحزب الواحد ليعطي سيطرة سياسية كاملة لقبائل العيسى الصومالية على قبائل العفر [51]، اذ عقدت اول انتخابات رئاسية بعد الاستقلال في الثاني عشر من حزيران ١٩٨١، وكان حسن جوليد ابتيدون المرشح الوحيد فيها، ليفوز بأريحية وبنسبة ٨٤% ، وتم اجراء الانتخابات التشريعية في ايار ١٩٨٢ ، وان حزب التجمع الشعبي من اجل التقدم هو الحزب الوحيد الذي كان يحق له خوض الانتخابات ووفقا لقائمة موحدة يطرحها الحزب الواحد[52].

كان التحول إلى حكم الحزب الواحد حالة شائعة في معظم الدول الافريقية خلال مدة الحرب البارة، ولم يكن مقصوراً على الدول الاشتراكية الماركسية التي ظهرت في افريقيا مثال ذلك اثيوبيا، والكونغو، وانكولا، بل قام هذا النظام كذلك في دول رأسمالية تدعى بأنها ليبرالية مثل كينيا، وكوت فوار، ومن ناحية أخرى لم يقتصر ظهور الحزب الواحد على دول يحكمها العسكريون بل ظهر كذلك في دول يحكمها المدنيون [53].

كانت الحجة في تبني سياسة الحزب الواحد في جيبوتي، وبحسب رأي حسن جوليد، ان العلاقات بين قبيلتي العفر والعيسى دائماً ما تأخذ طابع الصراع أكثر من التعاون، وان افضل وسيلة لبناء القومية هو اتباع نظام الحزب الواحد الذي يمكن من خلاله حشد كل افراد المجتمع على اختلافهم في اطار هذا الحزب حتى يتم تحقيق الوحدة الوطنية، وأن التعددية ستفتح المجال امام الاختلافات العرقية والثقافية التي يزخر بها المجتمع الجيبوتي، لتعبر عن نفسها سياسياً، وهو ما يتعارض مع فكرة الوحدة الوطنية لأنه يؤدي الى املاء العرقية والجهوية على حساب الولاء الوطني [54].

ومن هنا بدأت المشكلة العفرية في جيبوتي، فقد احسن المجموعة العفرية في جيبوتي بأنها وقع عليها الظلم الاجتماعي، وانها قد حرمت من الحقوق الوطنية والسياسية والاجتماعية على الرغم من انها تشكل المرتبة الثانية في عدد السكان، وان القومية العيسوية اصبحت تتمتع بامتيازات أكثر منها [55]، اذ ان حالة الاحتقان

والتوتر في الحياة السياسية الذي فرضه نظام الحزب الواحد في تلك المدة، انتج العديد من التطورات التي كانت تدفع البلاد رويداً رويداً نحو العنف والعنف المضاد، ففي كانون الثاني عام ١٩٨٦ تم استهداف وتفجير المقر الرئيسي للحزب الحاكم والذي اعقبته سلسلة من الاعتقالات استهدفت بعض الشخصيات العيسوية من مؤيدي المعارضة، ومنهم الوزير السابق أذن رويلة عواله الذي أحيل الى المحاكمة بتهمة قيادة حملات مناهضة للحزب الحاكم، الا انه استطاع الهرب الى اثيوبيا ومنها إلى فرنسا ليؤسس فيها الحركة الوطنية الجيبوتية لإقامة الديمقراطية والتي كان من بين أهدافها الاطاحة بحكم الحزب الواحد في جيبوتي، وفي عام ١٩٨٧ اجريت الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية) ، لتكون استمرار الحالة هيمنة الحزب الواحد والمرشح الواحد على السلطة [56].

مثلت احداث الثمانينات من القرن الماضي منحى مهم في الوضع السياسي في جيبوتي والتي انت الى حدوث صدامات بين قوات الأمن والمحتجين العفر لاسيما في مدينة تاجوره ونتيجة لذلك صعدت القيادات العفرية من ضغطها على الحكومة، وذلك عبر توحيد صفوف مؤيديها، ففي المدة ٢٠-٢١ كانون الثاني ١٩٩٠ توحدت حركتي الجبهة الديمقراطية لتحرير جيبوتي والحركة الوطنية الجيبوتية لإقامة الديمقراطية ليكونا " اتحاد الحركات الديمقراطية "، في اجتماع للقوى المعارضة في بلجيكا، هذه الحركة الجديدة، كانت تهدف إلى توحيد جميع القبائل وكل جماعات الضغط في جيبوتي من اجل وضع حد لحالة الفوضى التي يعيشها الشعب الجيبوتي نتيجة للنظام القبلي وبحسب ما جاء في بيانتهم، وقد ترتب على هذا التطور التفكير في التحول من الأسلوب السياسي للمعارضة الى الأسلوب العسكري ضد النظام السياسي الجيبوتي [57].

كما أسهمت التدخلات الاقليمية ممثلة بأثيوبيا والصومال دورها في تأزم الأوضاع الداخلية في هذه الدولة الوليدة، لقد ادى الانتصار الاثيوبي في حرب اوغادين [58] عام ١٩٧٨، دوره في اثارة مسالة علاقة العفر في جيبوتي بالدولة الاثيوبية، والتي كانت تقوم بدور الحارس لهم في مواجهة المطالب الصومالية الرامية إلى ضم جيبوتي كما اسلفنا، فقد أدى ذلك الانتصار إلى تحويل ميزان القوى في منطقة القرن الأفريقي، وعزز من موقف العفر في جيبوتي لا سيما مع تلويح نظام الحكم العسكري في اثيوبيا بمنح العفر في كل من اريتريا واثيوبيا حكما ذاتيا. وسعيه الإغراء العفر في جيبوتي بقبول هذا العرض، والذي يستهدف تقويض القضية الأريترية واحتواء مطالب العفر في اثيوبيا، وتدعيم موقف اثيوبيا في جيبوتي [59].

وازاء هذه الأوضاع راح النظام الحاكم في جيبوتي يبدي تعاطفه مع جمهورية الصومال في حربها ضد اثيوبيا اثناء الانتصار الصومالي في بداية حرب أوغادين عام ١٩٧٧، وشارك متطوعون من العيسى في الحرب الى جانب الصومال ضد اثيوبيا، وهو ما أدى إلى ازدياد مخاوف العفر من احتمالات انضمام جيبوتي الى الصومال، وعندما مالت كفة الحرب إلى جانب اثيوبيا، فإن حكومة جيبوتي قامت بفتح الباب امام الآلاف من اللاجئين الاثيوبيين من قبائل العيسى للاستقرار في جيبوتي، ومنحهم الجنسية الجيبوتية، وقد أدى ذلك إلى تعقد الموقف، فقد خشى العفر من احتمال قيام الصومال باستخدام نفوذها في جيبوتي لإجراء انتخابات فيها الإقامة اتحاد فيدرالي بين الدولتين يعوض الصومال عن خسارتها في حرب الأوغادين[60].

اصبح وجود الدولة نتيجة لذلك معرضاً للخطر، بسبب فقدان الولاء الوطني من جانب الجماعتين العرقيتين الرئيستين في البلاد، فالعفر يرغبون في الارتباط بأقرانهم في كل من اريتريا واثيوبياء والعيسى يرغبون في الارتباط بأقرانهم في الصومال [61].

ولا يمكن اغفال دور التحولات في النظام الدولي، التي شهدها العالم في مطلع التسعينات من القرن العشرين، والتي حفزت العفر والقوى المساندة لها للمطالبة في الغاء نظام الحزب الواحد، از ادى انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك المعسكر الاشتراكي، مثل تحولاً كبيراً امام الحكومات الأفريقية وشعوبها، لاسيما في منطقة القرن الأفريقي، اذ بادر المعسكر الغربي المنتصر في الحرب الباردة، بفرض شرط الاصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع هذه الدول، ونتيجة لذلك أصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية ذات نظم سياسية ديمقراطية، مما جعل البعض يصف هذا العهد بـ (عهد التحرر الثاني)، اذ استطاعت الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع الجديد ان تواجه جيوش الحكومات المتسلطة، وتم خلع العديد من الحكام الدكتاتوريين في انحاء عديدة من القارة الأفريقية بالقوة أو عن طريق صناديق الاقتراع [62]، مثال ذلك الاطاحة بحكومة سياد بري[63] في الصومال، ومنغستو هيلامريام [64] في اثيوبيا [65].

الأمر الذي كان له اثره في التحول الفكري للمعارضة في جيبوتي، فالتغيير في الأوضاع الاقليمية والدولية، وتمسك النظام باستمرارية نمط الحياة السياسية القائمة على اساس نظام الحزب الواحد، جعل المعارضة تأخذ منحى عنيف للضغط على النظام السياسي، وهو ما يفسر بروز المعارضة المسلحة ضد الحكومة في مطلع التسعينات.

ادى استئثار، عنصر قومي واحد (العيسى) بالسلطة والثروة والقرار إلى احساس العفر بالظلم السياسي والاجتماعي والتهميش، الأمر الذي دفعهم للقيام بحركة معارضة قوية للنظام الحاكم، وحملهم السلاح والمقاومة الشعبية لتغيير الواقع الموجود، فقد اندلعت شرارة الحرب في الثامن من كانون الثاني ١٩٩١، عندما هاجمت مجموعة من العفر التكنة العسكرية في مدينة تاجوره في الشمال الغربي من العاصمة، وأخذت الأوضاع تتفاقم بشدة في جيبوتي، عندما شئت قوات النظام حملة اعتقالات واسعة طالت عدد كبير من العفر بتهمة التورط في الهجوم، بما فيهم عدد من الشخصيات السياسية العفرية البارزة، وعلى راسهم على عارف برهان رئيس الوزراء السابق ابان الحكم الفرنسي، وذلك بتهمة تدبير الانقلاب ضد النظام [66]، وتواصلت حملة الاعتقالات وتم توقيف منة من العفر المعارضين ومحاكمتهم بتهمة محاولة اغتيال القيادات السياسية والعسكرية، وكان من بينهم أحمد ديني احمد [67].

استمرت الأوضاع في التدهور، ففي الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٩١ نظم المئات من العفر مظاهرات ضد سياسة الحكومة، فاطلقت الشرطة النار على المتظاهرين، مما ادى الى مقتل شخصين وعدد من الجرحي، فضلاً عن اعتقال العديد من المتظاهرين، استمرت الهوة بين الحكومة الجيبوتية وخصومها في التزايد، ففي بداية آذار ١٩٩١، رفض المؤتمر الخامس للحزب الحاكم (حزب التجمع الشعبي من اجل التقدم مقترح يدعو الى تبني نظام التعددية الحزبية في جيبوتي، وأكد المؤتمر أن الحزب الحاكم سوف يظل الحزب السياسي الوحيد في البلاد حتى اشعار آخر وذلك للحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار، والتنمية [68]. وفي التاسع من نيسان ١٩٩١ اعتقلت القوات الحكومية محمد موسى تورتور المستشار الاقتصادي السابق لرئيس الجمهورية، والذي كان ينتقد الرئيس وسياساته باستمرار فضلاً عن عضويته في اتحاد الحركات الديمقراطية (UMD) الذي كان يدعو الى دستور يقر بالتعددية السياسية، فقد شملت الاعتقالات والمتابعات الأمنية القيادات المعارضة للنظام سواء من العفر أو العيسى، لقد كان التوجه العام للحكومة هو الحفاظ على نظام الحزب الواحد وسيطرته على مقدرات البلاد، ومن ثم لم يكن القمع الامني والاعتقالات ضد العفر فقط، بل ضد أي شخص واي مجموعة تعارض النظام وعدهم يسعون إلى اسقاط الحكومة[69].

دفعت حالة القمع والشدة التي استخدمتها حكومة حسن جوليد ضد المعارضين، الحركات العفرية المسلحة إلى توحيد نفسها في جبهة واحد، وهي كل من حركة مراجعة التنظيم في جيبوتي، وجبهة أحياء التضامن في جيبوتي، وجبهة استعادة الحقوق والمساوات في جيبوتي، وقد افرز هذا التحالف عن انشاء جبهة معارضة سياسية مسلحة تحت اسم (جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية)(FRUD) Front Pour Restoration Unite

democratic[70] وأوضحت الجبهة في بيان لها، أن من الأسباب التي دفعتها للقيام بالتمرد ضد السلطة، هي فشل النظام في التنمية المستدامة ، وتهميش الأقاليم الشمالية للبلاد، وخدمة النظام الصالح قبيلة العيسى وتهميش العفر، وحرمان الشعب الجيبوتي من الحقوق السياسية والمدنية بسبب دكتاتورية النظام واساليبه القمعية[71].

ورأت الجبهة ان المعارضة السلمية ضد الحكومة لا يمكن أن تجدي نفعاً، وإن الحل الانسب هو التمرد المسلح واللجوء الى القوة، وبينت أن الاهداف التي تسعى لتحقيقها هي الأخذ بالمسار الديمقراطي والتعددية الحزبية، ووضع دستور جديد للبلاد يحمي حقوق الانسان، وحل البرلمان واجراء انتخابات حرة نزيهة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين العيسى والعفر، وتحقيق التنمية المستدامة، لاسيما في المناطق التي يقطنها العفر، وضمان الحريات المدنية والسياسية لكل الشعب الجيبوتي [72].

اصدرت الحكومة الجيبوتية في الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٩١، امراً بالتعبئة والتجنيد للانضمام للجيش لكل الرجال الذين تتراوح اعمارهم بين (١٨–٢٥) عاماً، الا ان الكثير من الشعب تجاهل أوامر الحكومة، فبدأ الرئيس جوليد بتجنيد مؤيدين له من قبائل العيسى من اثيوبيا وبالتحديد من اقليم اوغادين الذي تسكنه غالبية صومالية، ومن جمهورية الصومال للانضمام للجيش ضد التمرد في شمال البلاد، فبدأت الحرب تأخذ منحى آخر من حرب بين الحكومة والمتمردين الى حرب أهلية بين قبيلتي العيسى والعفر، وان كانت بشكل غير علني [73].

كانت الحكومة الجيبوتية ترى أن الأحداث الداخلية التي شهدتها البلاد غزو مسلح قامت به قوات مسلحة من شعب العفر المقيمة في اريتريا واثيوبيا، متهمة اياها بعمل هذه المجموعات من اجل انشاء دولة العفر الكبرى في أجزاء كل من جيبوتي واثيوبيا واريتريا، وقد طلبت الحكومة من فرنسا التدخل العسكري الفوري تطبيقا لاتفاقية الدفاع المبرمة بين البلدين بعد الاستقلال في عام ١٩٧٧، وكان الجانب الفرنسي يرى أن ما حدث هو امر داخلي للبلاد لا تنص الاتفاقية المذكورة على التدخل فيه [74].

وترى المعارضة العفرية، في معرض ردها على هذه الاتهامات ان ما ترده السلطات الجيبوتية في هذا الشأن أمر ليس له اي اساس من الصحة وبعيد عن الواقعية، بل هو ذريعة من الحكومة للتهرب من الإصلاح السياسي الذي طالبت به المعارضة، وللإبقاء على سيطرة قبيلة العيسى على اجهزة الحكم، وقد شددت المعارضة على انها تعمل من أجل الوحدة، والديمقراطية في جيبوتي [75].

استمرت المواجهات في شمال البلاد، مما ادى الى نزوح الكثير من الأسر من مناطق القتال، وفي أول رد فعل ايجابي لإنهاء الأزمة، اعلن الرئيس جوليد في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩١، التعهد باستشارة الشعب عبر استفتاء المواطنين حول التغييرات التي يجب القيام بها في الحياة السياسية، وفي اليوم نفسه الذي ادلى الرئيس بهذا التصريح، أعلنت جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية من جانبها وقفاً لإطلاق النار من طرف واحد كبادرة حسن نية [76].

وعلى الرغم من ذلك، استأنفت جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية في السادس عشر من كانون الأول ١٩٩١ القتال كرد فعل على الهجوم الذي شنته القوات الحكومية على مدينة تاجوره، والمجزرة التي ارتكبتها تلك القوات في حي ارحبا في العاصمة جيبوتي الذي راح ضحيتها تسعة وخمسون شخصا من العفر، ونتيجة لذلك تفاقم الوضع السياسي في جيبوتي، فقد استقال (١٤) نائباً عفرياً من البرلمان الجيبوتي بزعامة احمد شيخو، واستقال غيرهم من السياسيين العيسى احتجاجاً على هذه الأوضاع المتردية في البلاد[77] .

حاولت فرنسا أن تقوم بالوساطة، فسلمت ملف الوساطة الى وزيرها الآن فيفيان الذي قدم بدوره تقريراً إلى الحكومة الفرنسية أوضح فيه ان هناك ظلماً واضطهاداً مارسته الحكومة الجيبوتية في حق قوميات أخرى، ورأى ان يجب اعادة التوازن والتوزيع العادل للسلطة بين القوميات مع منحها ضمانات دستورية، ودعا إلى ضرورة تطويق الأزمة في جيبوتي قبل أن تمتد نيرانها الى الدول المجاورة ويشتغل الحريق في كل منطقة القرن الأفريقي، كما اتهم الحكومة الجيبوتية أيضاً بأنها تسعى الى توريط باريس بالأزمة[78].

اغضب هذا التقرير الحكومة الجيبوتية بشدة، واعلنت الأخيرة بانها ستعيد النظر في وجود القوات الفرنسية على اراضيها، مما ادى الى تراجع الحكومة الفرنسية التي اضطرت إلى سحب ملف الوساطة من الآن فيفيان، وسلمته الى مدير الشؤون الافريقية ومدغشقر في وزارة الخارجية الفرنسية (بول ديجول) الذي اتخذ موقفاً مناقضاً لموقف الآن فيفيان، اذ نقل إلى المعارضة مطالب الحكومة الجيبوتية ولم ينقل المقترحات الفرنسية للسلام، ولذلك لم يكتب لهذه الوساطة النجاح[79].

علق احمد دين احمد رئيس جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية، في تصريح له على الوساطة الفرنسية، قائلاً : (***أن الوساطة الفرنسية فشلت لأنها لم تكن مبادرة سلام حقيقية ولا وساطة حقيقية ، فلفرنسا مصالح حيوية في جيبوتي تريد حمايتها والمحافظة عليها، وضمان بقاء وجود هذه المصالح، بما فيها القاعدة العسكرية***

يحتاج الى قطاع شرعي، وهذه الشرعية الآن في جوليد، ولذلك كانت فرنسا مصرة على عدم اغضاب حكومة جوليد)[80] .

اعطت هذه الوساطة للنظام الجيبوتي فرصة ذهبية لتطوير جيشها بأحدث الأسلحة اذ تم دعمها ببعض المعدات العسكرية من قبل فرنسا[81].

وفي السادس من كانون الثاني ١٩٩٢، شنت قوات الجبهة هجوماً عنيفاً على القوات الحكومية قتلت فيه العشرات من الجنود، وتمكنت من أسر مئة وخمسون جندياً في منطقة تاجوره، وفي أواخر كانون الثاني عام ١٩٩٢، سيطرت الجبهة على ثلاث ارباع شمالي البلاد. وعلى عدد من المواقع الحدودية على طول الحدود مع اثيوبيا واريتريا [82].

انعكست هذه الأوضاع على الحالة الاقتصادية في البلاد، لا سميا وان الاقتصاد الجيبوتي يعتمد كلياً على الموارد المتأتية من الموانيء والمطارات وخط السكة الحديدية فضلاً عن المعونات الخارجية، ومما زاد الطين بلة وجعل الحكومة الجيبوتية في وضع لا تحسد عليه، انه وكما اسلفنا سادة القارة الأفريقية توجه عام بعد نهاية الحرب الباردة، يقضي بتبني المذهب الليبرالي والتوجه نحو التعددية السياسية، كما ربطت بعض الدول الغربية والمؤسسات المانحة دعمها، شريطة تقديم مؤشرات للتحول الديمقراطي، الأمر الذي جعل نظام حسن جوليد في مأزق سياسي واقتصادي [83].

اصدرت الحكومة مرسوما في كانون الثاني ١٩٩٢، بتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد يتماشى مع اتجاهات التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية وسياساتها، ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة عن موقفها السياسي تجاه المعارضة وهو استعدادها للحوار السياسي بشروط هي: وقف القتال وتجريد المعارضة الداخلية من السلاح، وضرورة الاتفاق بين جميع الاطراف الجيبوتية على تحديد تعريف المواطن الجيبوتي، بسبب تدفق الآلاف من اللاجئين العفر والصوماليين الى جيبوتي، وهو الأمر الذي يؤدي الى خلل في التركيبة السكانية، وينعكس ايضاً على سجلات الناخبين في أي عملية انتخابية قادمة، وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه اعلنت جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية، وقف اطلاق النار، وفي اليوم التالي اطلقت الحكومة الجيبوتية صراح اباته ايبو عدو المتحدث الرسمي للجبهة، والذي تم سجنه في السابع عشر من كانون الأول ١٩٩١ بتهمة محاولة الاطاحة بالحكومة [84].

تعهد الطرفان بتعزيز جهود المصالحة الوطنية، ومع ذلك هددت جبهة اعادة الوحدة في اواخر آذار ١٩٩٢ بإلغاء وقف اطلاق النار مالم يتم الافراج عن السجناء السياسيين، وتشكل ادارة انتقالية للبلاد [85].

في ايار ١٩٩٢ تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة برفد جودر حمدو، تكونت من خمسة عشر وزيراً من بينهم خمسة وزراء من العفر، وفي السادس عشر من آب ١٩٩٢، دعا الرئيس جوليد الشعب للاستفتاء على مشروع دستور جديد، وكان الرئيس جوليد يرى أن هذا الدستور المزمع الاستفتاء عليه سوف يفتح الطريق للتعددية الحزبية والديمقراطية، وبالفعل جرى الاستفتاء على الدستور في الرابع من ايلول عام ١٩٩٢ واجريت انتخابات برلمانية في كانون الأول عام ١٩٩٣، ثم انتخابات رئاسية في ايار من العام نفسه [86].

بعد هذه الاجراءات قامت صراعات حادة بين الحكومة وجبهة اعادة الوحدة والديمقراطية اذ اعتبرت الأخيرة الدستور هدية مسمومة من نظام حسن جوليد، لأنه يعطي الرئيس الجمهورية الصلاحية المطلقة من جانب واحد من غير اشراك المعارضة الجيبوتية، وقد اعتبرت المعارضة هذا الدستور غير مقبول لديها اطلاقاً، لكن الحكومة استطاعت استقطاب بعض المعارضين واختراق صفوف جبهة اعادة الوحدة عن طريق اقناع قياديين من المعارضة هما ريلي عوالي وجامع علابي بقبول الدستور، وسمحت لهما بتأسيس حزبيهما، كما استطاعت الحكومة استقطاب بعض الأفراد من قيادات المعارضة العفرية واسندت اليهم بعض المواقع القيادية، في حين استمرت المعارضة العفرية رفضها للدستور، ونتيجة لذلك قاطعت الاستفتاء على الدستور وقاطعت الانتخابات الرئاسية [87].

اخذ نشاط المعارضة يضعف شيئاً فشيئاً، بعد انشقاق بعض العناصر القيادية التي اعلنت انضمامها للحكومة، نتيجة اختراق الحكومة لها، ولكن رغم ذلك استمرت المعارضة العفرية التي تطالب بالحقوق والمساواة في جيبوتي، وقدمت عدة شروط لحل الأزمة تمثلت بالاتي [88]:

1- الغاء الدستور الجديد الذي قررت الحكومة اعتماده من جانب واحد.
2- حل المجلس التشريعي.
3- الغاء القوانين التي وضعت لإنشاء الاحزاب والتشريعات الخاصة بها.

لذلك استمرت الأزمة قابعة في مكانها، وكانت الحرب سجال بين الطرفين، كما أن الحكومة لم توقف انتهاكاتها ضد المدنيين من العفر، واستمر الحال هكذا حتى كانون الثاني عام ١٩٩٤، عندما تم عقد اتفاق (اباء) للسلام

بين الحكومة والأغلبية المعتدلة من جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، التي انهت الحرب الأهلية الى حد كبير، وتلقى ممثلين من جبهة اعادة الوحدة مناصب وزارية[89].

الخاتمة

من خلال دراسة الحرب الأهلية في جيبوتي (1991 – 1994) توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يمكن أن نوجزها على النحو الآتي:

1- تعكس هذه الحرب التناقض الواضح مع ما تتميز به جيبوتي من معايير التجانس الوطني والتي تتمثل باعتناق الإسلام، وروابط التاريخ المشترك، بيد أن المجتمع الجيبوتي كان يحمل بين طياته بذور الانقسام والتناحر بسبب قوة الانتماء العشائري والقبلي.

2- ثائر الصراع في هذه الدولة بالمورث الاستعماري الفرنسي، الذي عمل على اذكاء روح العداء بين مكونات الشعب الجيبوتي، التي أوصلته حالة العداء والتناحر.

3- ادت سياسة حسن جوليد الدكتاتورية والاثنية الى نشوب الحرب الأهلية في جيبوتي، من خلال قيامه بتجميد النشاط السياسي للعفر، وتحيزه الشديد لأبناء قبيلته في شغل المناصب العامة في الدولة، وتبنيه السياسة قمعية في مواجهة جماعات المعارضة، وضد قبيلة العفر بالذات، لذلك احس العقر بالظلم السياسي والاجتماعي والتهميش، لا سيما وانهم يمثلون 40% من عدد السكان.

4- اسهمت القوى الاقليمية ممثلة بأثيوبيا والصومال دورها في زيادة التوتر وتأزم الوضع الداخلي في جيبوتي من خلال دعم الفوارق العرقية بين قبيلتي العفر والعيسى، تحقيقاً لأهدافهما بالسيطرة على جيبوتي.

5- ادت التحولات في النظام الدولي، والتي شهدها العالم في مطلع التسعينات من القرن العشرين حفز ذلك العفر والقوى المساندة لها للمطالبة في الغاء نظام الحزب الواحد، بعد الاطاحة بعدد من الانظمة المستبدة في منطقة القرن الأفريقي.

الهوامش

1- Thompson, Virginia and Adloff, Richard. Djibout and the Horn of Africa. U.S.A. Standford university press1968.p.83; Encyclopaedia Britannica, vol.7. p.523.

2- حمدي الظاهري، جيبوتي أمن البحر الأحمر، القاهرة، ١٩٧٧ ، ص ص ١٣-١٤

3- نبيه الاصفهاني طريق جيبوتي إلى الاستقلال، مجلة السياسة الدولية، العدد (٤٧) القاهرة، يناير ١٩٧٧ ص ٤٢

4- محمد عثمان أبو بكر المثلث العفري في القرن الأفريقي عبر العصور التاريخية المكتب المصري التوزيع المطبوعات القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣٦٤.

5- محمد ناصر العبودي، القلم وما أوتي في جيبوتي مكة المكرمة، درت، ص ص ٢٧-٢٩.

6- عبد السلام ابراهيم بغدادي الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا، سلسلة الطروحات الدكتوراه (٢٣) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٣، ص ص ٣٣-٣٤.

7- محمد ناصر العبودي المصدر السابق، ص ٢٧

8- المصدر نفسه، ص ٢٧

9- سيد احمد خليفة، جيبوتي وما حولها، مؤسسة الوحدة، الكويت ، ذرت ، ص ٨١

10- محمد ناصر العبودي، المصدر السابق، ص ٢٧

11- عطا محمد كنتول، اوضاع المسلمين في افريقيا الشرقية (اثيوبيا اريتريا - الصومال وجيبوتي) خلال العقدين الآخرين، من ضمن البحوث المنشورة في المؤتمر الدولي الإسلام في الفريقية، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية الليبية، وزارة الارشاد والأوقاف، جامعة الفريقيا العالمية ٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٨٢

12- نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص ٤٢.

13- محمد ناصر العبودي، المصدر السابق، ص ٢٩.

14- عطا محمد كنتول، المصدر السابق، ص ٨٢.

15- سؤدد كاظم مهدي العبيدي ،السياسة البريطانية تجاه منطقة القرن الافريقي ١٨٣٩-١٩١٤، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٤٥.

16- Marston, Thomas, Britain's Imperial Role in the Red Sea Area 1800-1878, New york, The shoe string Press, Hamden Connecticut, 1961.p.134.

17- Darkwah, Kofl, Shewa, Menilek and The Ethiopian Empire 1813-1889, London. Heinemann, 1975, P.21.

18.F.O.881/2432Memorandum on Sovereignty by Hertslet, 5th March 1874, p.13

19- طه، بريطانيا والصومال في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص ٤٦٩ .

20- نابليون الثالث: تولى لويس نابليون رئاسة الجمهورية الفرنسية الثانية في كانون الأول ١٨٤٨، وفي كانون الأول ١٨٥١ أصدر دستوراً جديداً للبلاد ينص على انتخابه رئيساً للجمهورية لمدة عشر سنوات، وفي العام ١٨٥٢ اعلن قيام الامبراطورية الفرنسية الثانية، ليصبح اسمه نابليون الثالث الذي حاول ان يعيد امجاد عمه نابليون الأول، حيث اشترك في حرب القرم الى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية، وسعى إلى تأسيس حكم فرنسي في المكسيك بين عامي ١٨٦١ و ١٨٦٧، لكنه فشل في السيطرة على البلاد، فسحب قواته من هناك، وشارك في احداث الحرب البروسية - النمساوية، وعند قيام الحرب البروسية - الفرنسية في العام ١٨٧٠ سقطت الامبراطورية الفرنسية الثانية اثر انتحار القوات الفرنسية امام بروسيا، انظر :

Encyclopeadia Britannica, Vol.13. pp. 413-416

21.Marston, op.cit, p. 221-21

22- F.O.881/2432 Memorandum North brook and others to Marquis, 5th March 1875, p.40.

23- جلال يحيى التنافس الدولي في بلاد الصومال، دار العرفة القاهرة، ١٩٥٩، ص ٤٣.

24- Govin, R.J, Aden Under British Rule 1839-1967, London, Cass, 1975, p. 96.

25- سؤدد كاظم مهدي العبيدي، المصدر السابق، ص ص 59-60.

26- محمد عثمان أبو بكر، المصدر السابق، ص ٣٩٨.

27-Abrams, I., Who Were The French Colonialists? A Reass essment of The Part Colonial, 1890-1914, The Historical Journal, Vol. 19, No. 3, Great Britain, 1976. P. 687.

28- منليك الثاني: بعد المؤسس الحقيقي للإمبراطورية الاثيوبية، وملك اقليم شواء فقد بلى العاصمة اديس ابابا وتوسع شرقاً وغرباً وضم إلى دولته اجزاء واسعة لم تكن اجزاء من اثيوبيا من قبل، وحاول استغلال التنافس بين الدول الاستعمارية الثلاث بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ووسع امبراطوريته على حساب جيرانه، وتعد تلك الاحتلالات التوسعية مهمة إذ نتج عنها انضمام المقاطعات الإسلامية (الصومال الغربي) (أوغادين) والوثنية اليها، وقام بتوحيد القوة الأثيوبية لأول مرة في اقليم شواء وكانت قاعدة انطلقت منها عملية التوسع عام ١٨٧٠، كانت اليوبيا اقوى دولة افريقية في ذلك الوقت، وهزم الايطاليين في معركة عدوة عام ١٨٩٦ اصيب بالشكل عام ١٩٠٦ مما أقعده عن ممارسة حكمه، توفي عام ١٩١٣. ينظر:

John Markakis, Ethiopia Anatomy of Artaditional polity, chrendon press, Oxford, 1974, PP. 22-23 Harold G. Marcus, The Life and Times of Menelk II, Ethiopial 1844-1913, Glarendon press, Oxford, 1975, p.24

29- نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص ٤٤.

30- المصدر نفسه، ص ٤٤

31- محمد عثمان أبو بكر، المصدر السابق، ص ٣٩٩

32- المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

33- المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

34- نبيه الاصفهاني المصدر السابق، ص ٤٦.

35- سميرة عبد الرزاق عبد الله، النزاع الصومالي الأثيوبي حول الأوغادين ١٩٩٠ ١٩٧٨، مجلة كلية التربية. جامعة بغداد المجلد ٢٦، العدد (١) ٢٠١٥، ص ١١٠٠؛ هيثم محي طالب الجبوري، السياسة الأمريكية تجاه اثيوبيا ١٩٤٥-١٩٧٤، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٩، ص ١٩٣

36- نبيه الاصفهاني، المصدر السابق، ص ٤٦.

37- محسن حسن، جمهورية جيبوتي دراسة في التطورات السياسية والامنية والاقتصادية، بحث منشور، مركز مقديشو للبحوث والدراسات ، مقديشو، يوليو ٢٠١٦، ص ٧.

38- سمعان بطرس فرج الله مستقبل جيبوتي بين اثيوبيا والصومال، مجلة السياسية الدولية، العدد (٧)، يناير ١٩٦٧، ص ٣٣٤

39- على عارف برهان: سياسى جيبوتي، كان من أبرز المتعاونين مع سلطات الاستعمار الفرنسي، ينتمي إلى أحدى الأسر العريقة في جيبوتي من قبيلة حسوبة العفرية، كان احد اجداده أبا بكر باشا من ضمن الحكام والسلاطين العثمانيين في شرق افريقيا أيام السلطنة العثمانية، الذين حكموا جيبوتي، وقد ناصر الوجود الفرنسي داخل افريقيا في أواسط القرن الماضي، انتخب على عارف في عام ١٩٥٧ عضوا في المجلس الاقليمي ، واعيد انتخابه في العام التالي، نادي بالحفاظ على جيبوتي في اطار الجمهورية الفرنسية، في عام ١٩٦٠ صار نائب رئيس الحكومة المحلية، وفي انتخابات ١٩٦٣، أعيد انتخابه عضوا في المجلس الاقليمي وحافظ على منصبه في الحكومة، لكنه تخلى عن هذه المهام في عام ١٩٦٦، اثر الاضطرابات التي رافقت زيارة الرئيس الفرنسي ديغول إلى جيبوتي، وفي عام ١٩٦٧ ، دعا على عارف الناخبين إلى التصويت إلى جانب بقاء جيبوتي مستعمرة فرنسية في الاستفتاء حول مستقبل جيبوتي، وبعد فوز مناصريه ، تولى رئاسة مجلس الحكم الذاتي، وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٩٧٦، اذ اجبر على الاستقالة تحت ضغط المعارضة المطالبة بالاستقلال، وبعد استقلال جيبوتي اعتزل على عارف العمل السياسي وهاجر إلى فرنسا ثم عاد من هناك، الممارسة اعماله التجارية، انهم على عارف من قبل السلطات الجيبوتية بمحاولة انقلاب ومعه ٤٩ وقدم للمحاكمة في التاسع من يناير ١٩٩١، وبعد أن أمضى مدة زمنية في السجن اطلق سراحه للمزيد ينظر :

سيد احمد خليفة الشرق الأوسط تعيش اجواء شتاء جيبوتي الحادة جريدة الشرق الأوسط العدد (٤٧٩٦) في ١٥ كانون الثاني ١١٩٩٢ مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج ٧، طه الشركة العالمية للموسوعات بيروت، ٢٠٠٥.

40- نبيه الاصفهاني المصدر السابق، ص ٤٩.

41- محمد عثمان أبو بكره المصدر السابق، ص ٣٦٩.

42- احمد دين احمد (١٩٣٢-): سياسى جيبوتي، ولد في أوبوك من أصل عفري الخرط في الحياة السياسية في عام ١٩٥٨، عين نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للاشغال العامة والمرفأ في ١٦ ابار ١٩٥٩ خلفاً لحسن جوليد، وفي عام ١٩٦٠ انتخب نائباً في المجلس الاقليمي على لائحة على عارف، وفي عام ١٩٧٢ اصبح اهم زعماء الرابطة الأفريقية للاستقلال)، دخل في صراع مباشر مع السلطات الفرنسية الاستعمارية، في ١٢ تموز 1977 عين رئيساً لحكومة جديدة، وفي ١٧ كانون الأول من العام نفسه، قدم هو واربعة من وزراء العفريين استقالتهم احتجاجا على ما اسموه بـ (القمع القبلي) ، بعد حادثة القاء قنبلة تسببت في مقتل عدة اشخاص في جيبوتي، منذ عام ١٩٩١ ، واسم احمد بين على رأس قائمة الزعماء العفريين الذين يقودون المعارضة المسلحة في البلاد للمزيد ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق، ج 7، ص ٤٩.

43 – محمد عثمان أبو بكر المصدر السابق، ص ٣٧٠

44- صلاح الدين حافظ صراع القوى العظمي حول القرن الأفريقي، الكويت، ١٩٨٢، ص ١٦٧.

45-حسن جوليد ابتيدون: سياسي ورجل دولة جيبوتي، ولد في العاصمة جيبوتي من عائلة صومالية، تنتمي إلى قبائل العيسى، بدأ حياته السياسية منذ عام ١٩٥٠، بالدعوة إلى ابقاء بلاده تحت السيطرة الفرنسية، انضم إلى الحزب الديغولي ودعا انصاره ، في عام ١٩٥٨ إلى التصويت إلى جانب البقاء مع فرنسا ، وقد كافأته السلطات الفرنسية على ذلك، بعد نجاح الاستفتاء حول بقاء جيبوتي فرنسية، بأن عينته رئيساً لمجلس الإدارة المحلية في كانون الأول ١٩٥٨، الا انه استقال بعد أربعة أشهر مفضلاً الاقامة في فرنسا اذ انتخب في عام ١٩٥٩ نائباً عن جيبوتي في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي عام ١٩٦٣ نصب وزيرا للتعليم في حكومة على عارف برهان، وفي العام نفسه أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للعيسى، وفي كانون الثاني ١٩٦٧، أصبح سكرتيرا سياسيا لحزب الحركة الشعبية ، وفي آذار ١٩٧٢، أسس جوليد الرابطة الشعبية الأفريقية، التي اصبحت تعرف ، في عام ١٩٧٥، بعد انضمام العديد من القوى السياسية اليها بـ" الرابطة الشعبية الأفريقية من اجل

الاستقلال، كان جوليد يفضل الحكم الذاتي على الاستقلال الكامل من الحكم الفرنسي، وكانت هذه المواقف المرنة من جانب جوليد قريته من السلطات الفرنسية، التي لم تكن تعترض على وصول جوليد إلى قمة السلطة بعد رحيلها، وبالفعل فقد انتخب في عام ١٩٧٧ كأول رئيس الجهورية جيبوتي للمزيد من التفاصيل ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق ، ج7، ص ص ٤٩-٥٠

46- محمد عثمان أبو بكر، المصدر السابق، ص ٣٧٠

47- انس مصطفى كامل الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، مجلة السياسية الدولية. العدد (١٠٧)، القاهرة، يناير ١٩٩٢، ص ٣٧

48- ابراهيم احمد نصر الدين، الاندماج الوطني في الفريقيا والخيار السوداني مجلة المستقبل العربي العدد (٦٣)، مايو ١٩٨٤، ص ٣٧

49- عبد السلام بغدادي التعددية الاثنية في القارة الأفريقية، بحث منشور، دم، د.ت، ص ١٠.

50- صلاح الدين الحافظ المصدر السابق، ص ١٦٧.

51-اجلال محمود رافت وابراهيم احمد نصر الدين القرن الأفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٣٢

52-Peter J. Schraeder, Ethnic politics in Djibouti: from "eye of the hurricane" to "boinling cauldron, PP, p. 208

53- Ibid.p. 208.

54- عبد السلام بغدادي التعددية الاثنية، ص ١٢.

55- محمد عثمان أبو بكر المصدر السابق، ص ٣٧٠

56- Djibouti Timeline, Part 2:Independence to Present Day. Available At:<http://africanhistory.about.com/od/djibouti/1/bl-Djibouti-Timeline-2.htm>.

57-Thompson, Virgina and Adloff Richard, Djibout and the horn of Africa, U. S. A

Standford university press, 1968, p.283.

58- للمزيد من التفاصيل عن هذه الحرب ينظر: أيام مشهد كاظم، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الاثيوبي – الصومالي حول اقليم او غادين (١٩٩٠) (١٩٧٨) اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات جامعة بغداد، ٢٠١٦.

59- اجلال محمود رأفت وابراهيم احمد نصر الدين، المصدر السابق، ص ص ١٣٣-١٣٢

60- المصدر نفسه، ص ١٣٣

61- المصدر نفسه، ص ص ١٣٣-١٣٤.

62- محمود محمد أبو العينين، افريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي في مصر والفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٧٧.

63- سياد بري: ولد في عام ١٩١٩ في لوع في منطقة جوبا العليا، وفي عام ١٩٤٠ الخرط في صفوف الشرطة عندما حل البريطانيون محل الإيطاليين في البلاد، وفي عام ١٩٥٠ التحق بمدرسة العسكرية في ايطاليا ،، وفي عام ١٩٥٢ اكمل دروسه في الاكاديمية العسكرية في روما، وتدرج في الرتب العسكرية حتى أصبح عقيداً عام ١٩٦٠، واصبح عام ١٩٦٤ نائب قائد الجيش، ورفع الى رتبة عميد عام ١٩٦٥ ، وفي عام ١٩٦٦ أصبح رئيس أركان الجيش، وصل في عام ١٩٦٩ إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري ، فكان رئيس المجلس الثوري الأعلى حتى حل في تموز ١٩٧٦ إذ تأسس الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي ، واصبح أميناً عاماً له إلى جانب كونه رئيسا للجمهورية ورئيساً للوزراء ، وكانت له علاقة جيدة مع السوفييت ، وفي عام ١٩٧٧ توترت العلاقات السوفيتية – الصومالية، وبسبب الإبادة الجماعية التي قادها ضد المعارضة . في كانون الأول ١٩٩٠ انفجرت الثورة القبلية في العاصمة مقديشو ، اضطر إلى الهرب إلى مسقط رأسه في جيدو، في 7 كانون الثاني ١٩٩١، ثم إلى كينيا ومنها إلى نيجيريا حيث عاش هناك حتى وفاته في لاجوس في 1 كانون الثاني ١٩٩٥ ، وفي عهده تغيرت الحكومة ١٩ مرة، وتغيرت رئاسة الوزراء مرتين فقط . ينظرة على حسين عبيد واقع الصومال السياسي في ظل الحركات الإسلامية المعاصرة ، مجلة كلية التربية للبنات ، العدد (٢٣) . جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٢٢

64- منغيستو هيلا مريام: ولد في عام ١٩٣٧، ونشأ في بيئة اجتماعية متواضعة، كان والده جندياً بسيطاً في الجيش الاثيوبي، وفي العشرين من عمره التحق بالجيش الاثيوبي، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل إلى رتبة مقدم في عام ١٩٧٤ ، قاد انقلاباً ضد الدرك وسيطر على مقاليد الحكم في اثيوبيا في عام ١٩٧٧، واطلق عليه لقب (النجاشي الأحمر)، انهار نظامه عام ١٩٩١، وفر من البلاد على اثر استيلاء زعيم الجبهة الشعبية التحرير تغراي مليس زيناوي على السلطة في اديس ابابا للمزيد من التفاصيل ينظر لطفي جعفر فرج، الرئيس منغستو هيلا ميريام دراسة في الشخصية ودورها القيادي الجامعة المستنصرية معهد الدراسات الاسيوية والأفريقية سلسلة شخصيات تراجم رقم (٢)، بغداد، ١٩٨٤، مسعود الخوند، المصدر السابق، ج ١، ص ١١٣

65- سامي السيد احمد ، السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الأفريقي ما بعد الحرب الباردة الدور والاستجابة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص ص ٥٥

66- محمد عثمان أبو بكر المصدر السابق، ص ٣٧٢

67-Thompson, Virgina and Adloff Richard, Op.Cit, p283.

68-M Kadamy, Djibouti: between war and peace", Review of African Political Economy 23 (70) 1996, p.284.

69- Ibid.p.284

70- محمد عثمان أبو بكر المصدر السابق، ص ٣٧٢

71- سعيدة عمر، معالم في تاريخ جيبوتي، دم، د.ت، ص 1.

72- المصدر نفسه، ص ٦

73- المصدر نفسه، ص 1

74- رغدة الصلح، جريدة الحياة، ٢٤ ايار ١٩٩٣.

75- محمد عثمان أبو بكر المصدر السابق، ص ي ٣٧٣

76- سعيدة عمر المصدر السابق، ص 7

77- احمد دين حمزة، جيبوتي بين الحكومة والمعارضة جريدة الشرق الأوسط، العدد (٥٣٠٦) ٨ حزيران ١٩٩٣

78 - المصدر نفسه.

79- المصدر نفسه.

80- المصدر نفسه.

81- المصدر نفسه.

82- سعيدة عمر، المصدر السابق، ص 8.

83-المصدر نفسه، ص8 .

84-المصدر نفسه، ص8 .

85- المصدر نفسه، ص 8.

86- المصدر نفسه، ص 9.

87- محمد عثمان أبو بكر المصدر السابق، ص ٣٧٥

88- المصدر نفسه، من ٣٧٦.

89- قصة الحرب الأهلية في جيبوتي على الموقع http://www.qssas.com تاريخ زيارة الموقع ١٣/١/٢٠٢٠